ديون تأمينات ريف دمشق ٢٠ ملياراً على القطاع العام و٦ مليارات على الخاص

محفوض لـ«الوطن»: ٣٤٥ مليون ليرة التحصيلات من قرارات رفع الحجز

| محمد راكان مصطفى

كشف مدير فرع تأمينات ريف دمشق علي محفوض لـ«الوطن» أن إجمالي ديون الفرع حتى نهاية العام الفائت ٢٠٢٠ تجاوزت الـ٢٦,٢ مليار ليرة موزعة بين أكثر من ٦ مليارات ليرة على القطاع الخاص، وما يزيد ٢٠,١ مليار ليرة على القطاع العام.

محفوض بيّن في حديثه لـ«الوطن» أن إجمالي السداد في العام الفائت بلغ نحو ١٩,٢ مليار ليرة، مشيراً إلى أن قيمة السداد من القطاع الخاص تجاوزت ٩,١ مليارات ل.س، في حين بلغت قيمة السدادات من القطاع العام مبلغ ١٠ مليارات ليرة ل.س.

وأشار محفوض إلى أنه بلغ عدد الجهات العامة التي تم إنجاز أعمال المطابقة معها /١٧/ جهة خلال عام ٢٠٢٠م وبنسبة إنجاز ٩١ بالمئة، مشيراً إلى اتخاذ إجراءات بحق أصحاب العمل المخالفين عن سداد الاشتراكات، حيث بلغ عدد الإنذارات المصدرة خلال عام ٢٠٢٠م ١١٧٧.

ولفت إلى أن عدد قرارات الحجز الصادرة بحق أصحاب العمل خلال العام الفائت بلغ /٥٦٤/ قراراً وعدد قرارات رفع الحجز بلغ /٤٢١/ قراراً وبلغت المبالغ المحصلة من قرارات رفع الحجز خلال عام ٢٠٢٠م مبلغ ٣٤٥,٧ مليون ل.س.

محفوض كشف أن فرع تأمينات ريف دمشق حقق إيرادات خلال العام الماضي تجاوزت ٢٤,٣ مليار ليرة سورية.

وأوضح مدير الفرع أن إجمالي منشآت القطاع الخاص تحت المظلة التأمينية في ريف دمشق بلغ /٣٢١٨٥/ وعدد منشآت القطاع العام الإجمالي /٢٦٧/ ومنشآت القطاع المشترك والتعاوني الإجمالي /١٥/.

وأشار إلى أنه بلغ عدد أصحاب العمل الجدد في القطاع الخاص الذين تم إشراكهم في التأمينات خلال العام الفائت ٥٥٠٧ أرباب عمل.

وبيّن محفوض أن عدد العمال المتحققين الذين تم الاشتراك عنهم لدى المؤسسة خلال عام ٢٠٢٠م مبلغ /٦٢٩٥/ عاملاً في القطاع العام و/١٩٥٠٥/ عمال في القطاع الخاص /٧٦٤٩٨/ وفي القطاع المشترك والتعاوني /٤٩٢/.

ولفت إلى أنه خلال عام ٢٠٢٠ وصل عدد العمال المشتركين عن أنفسهم بموجب القرار الوزاري /٧٥٨/ لعام ٢٠١٥ إلى /١٦٦/ عاملاً، كما أنه اشتراك ٤ عمال سوريين عن أنفسهم خارج القطر، في حين بلغ عدد العمال الموسميين المسجلين /٤٧٥٧/ عاملاً، وعدد العمال المشترك عنهم كخدم منازل /١٨/ عاملاً.

وأشار إلى أن الفرع يصرف معاشات للمسجلين في ريف دمشق للمتقاعدين البالغ عددهم ٤٤٩١٧ متقاعداً، وصلت قيمتها المصروفة خلال الفترة نفسها لنحو ٢٣,٤ مليار ليرة.

ولفت محفوض إلى أن الفرع قام خلال الأزمة بالتعويض عن خروج فرع إدلب عن العمل، حيث بلغت قيمة المعاشات المصروفة خلال عام ٢٠٢٠ مبلغ ٤,٩ مليارات ل.س وبلغ عدد متقاعدي إدلب الإجمالي ٧٣٣٢ متقاعداً.

محفوض بيّن أن نسبة الزيادة بالمعاشات المصروفة للمتقاعدين بعد صدور المرسوم التشريعي رقم ٢٣ لعام ٢٠١٩ بشكل تقريبي بلغت نحو ٦٠٠ مليون ل.س، وبلغت قيمة المنحة الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم ٢٥ لعام ٢٠٢٠ لمتقاعدي ريف دمشق ١,٣ مليار ل.س، والمنحة المصروفة عن جزء من متقاعدي فرع إدلب ٢٤٥ مليون ل.س، في حين بلغت قيمة المنحة الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم ٣٤ لعام ٢٠٢٠ لمتقاعدي ريف دمشق ١,٣ مليار ل.س، والمنحة المصروفة عن جزء من متقاعدي فرع إدلب ٢١٨,٩ مليون ل.س.

وأشار إلى أنه تم خلال العام الفائت إصدار ٣٣٦٨ قرار صرف تعويض الدفعة الواحدة بقيمة ٥٣٣ مليون ل.س، و٤٨ قرار ضميمة، و٢٨٠٠ قرار ضم خدمة، و٢٣٠ قرار رد تعويض، ووصل مبلغ مكافأة نهاية الخدمة المصروفة خلال العام الفائت إلى أكثر من ٩٤ مليوناً.

وبيّن محفوض أن الفرع صرف خلال العام الماضي ٢٧٧٧ معاشاً للشيخوخة و١٣١٤ معاش وفاة و٦٤ معاش عجز، مشيراً إلى أن عدد إصابات العمل المسجلة لدى الفرع بلغ ١٢١ إصابة وعدد الأمراض المهنية المسجلة بلغ ٢٧ مرضاً، مشيراً إلى أن قيمة المبالغ المسددة كتكاليف إصابة عن العمال بلغت ٦٧٤ مليون ل.س.

وتعرض أغلبية المنشآت في القطاعين العام والخاص للتخريب الجزئي أو الكلي من قبل العصابات الإرهابية المسلحة وهذا بدوره انعكس سلباً على عمل الفرع من حيث انخفاض الإيرادات والموارد المالية من القطاع الخاص بسبب توقف هذه المنشآت في أغلب المناطق التابعة جغرافياً لنطاق عمل فرع تأمينات ريف دمشق ما أدى إلى خسارة المؤسسة للاشتراكات الشهرية التي كانت تسدد، إضافة إلى فقدان آلاف العمال في القطاع الخاص لوظائفهم وتقديم استقالتهم وصرف مستحقات هؤلاء العمال عن قبل المؤسسة ما سبب ضغطاً وعبئاً مالياً في ظل انخفاض الإيرادات المحصلة من القطاع الخاص وتراخي جهات القطاع العام سداد الديون والاشتراكات التأمينية المترتبة عليها لمصلحة الفرع على الرغم من تبليغها بشكل دائم بضرورة سداد الاشتراكات المترتبة عليها بموجب بلاغات وتعاميم رئاسة مجلس الوزراء.

وأضاف: ولكن بعد استعادة كافة مناطق ريف دمشق وتحريرها من دنس العصابات الإرهابية المسلحة وعودة معظم أصحاب العمل لاستئمار منشآتهم الكائنة في ريف دمشق فقد تم تكثيف الجولات التفتيشية لمفتشي تأمينات ريف دمشق من أجل تسجيل العمال وبسط المظلة التأمينية والتأكد من تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية بما يخدم العامل ورب العمل في وقت واحد، إضافة إلى الاستمرار بإصدار الإنذارات وقرارات الحجز بحق أصحاب العمل المتخلفين عن السداد بما يضمن حق المؤسسة في تحصيل الأموال المستحقة لمصلحتها.

وعدد العمال المسجلين بموجب هذه الرخص بلغ ١٠٣٨، والمبالغ المسددة عن هذه الرخص بلغت ٣,٧ مليارات ل.س.

وأشار إلى أن عدد السيارات المسجلة لدى شعبة السيارات في المديرية خلال عام ٢٠٢٠م بلغ /٣٤٢٢/ سيارة ليصل إجمالي السيارات المسجلة إلى /٦٧٦٠١/ سيارة.

ولفت مدير الفرع إلى أنه بلغ عدد الزيارات التفتيشية خلال عام ٢٠٢٠ /١٠١٨/ زيارة وعدد العمال المسجلين بموجب هذه الزيارات التفتيشية وصل إلى /٤٩٥٩/، لافتاً إلى أنه تم تنظيم /٦١/ ضبط مخالفة بحق أصحاب العمل المخالفين وتم إشراك /١٠٠/ صاحب بعمل جديد.

وبيّن مدير الفرع أنه بلغ عدد القروض الممنوحة خلال العام الفائت ١٢١ قرضاً بقيمة ٧٣,٥ مليون ل.س.

وذكر محفوض المعوقات التي تؤثر سلباً على حسن سير العمل في الفرع لجهة التأثر بشكل كبير من جراء الأزمة الحالية والحرب الكونية الظالمة على سورية المستمرة حتى الآن.

مشكلة عمرها ١٥ عاماً فقط..

متقاعدو السويداء ومعاناة في الحصول على الرواتب لأشهر

السويداء- عبير صيموعة

خمسة عشر عاماً وما زالت مطالب اتحاد عمال السويداء تتكرر لنقل أضابير العاملين في المصارف العامة في مديرية تأمينات دمشق إلى مديرية تأمينات السويداء إضافة إلى الأضابير التأمينية لعمال إكثار البذار والتنمية الزراعية وتنمية البادية من حلب وحمص.

وجاءت المطالب المتكررة تلك جراء رفض الإدارات العامة للمصارف والمديريات الأخرى نقل تلك الملفات التأمينية رغم ما يوفره هذا النقل من تخفيف لمعاناة العاملين عند إحالتهم على التقاعد وتخفيف التكاليف المادية جراء الذهاب إلى إداراتهم المركزية لإكمال معاملة التقاعد وهذا قد يستغرق وقتاً طويلاً.

رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب أوضح لـ«الوطن» أن هؤلاء العمال يتبعون لإدارات مركزية لذلك لنقل هذه الأضابير لكونه مطلباً محقاً ومنصفاً لعشرات العمال خاصة أن هناك عمالاً أضابيرهم لدى مئات تأمينات حلب كإكثار البذار وبعضهم لدى تأمينات حمص كعمال تنمية البادية فضلاً عن أضابير عمال المصارف في تأمينات دمشق وريفها.

لذلك نقل الأضابير فيه شيء من الصعوبة مؤكداً سعي الاتحاد لنقل هذه الأضابير لكونه مطلباً محقاً ومنصفاً

ولفت أيوب إلى أن الاتحاد سبق وأن سطر العديد من الكتب لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إضافة لمطالبته خلال مؤتمراته العمالية بضرورة نقل كل الأضابير التأمينية المتعلقة بهؤلاء العمال إلى تأمينات السويداء علماً أنه سبق أن تم نقل أضابير العاملين لدى مصرف التسليف الشعبي.

وأكد أن عدم نقل هذه الأضابير له العديد من الانعكاسات السلبية على عمال هذه الدوائر خاصة عند إحالتهم على التقاعد وما تستغرقه تلك المعاملات من وقت جراء ضغط العمل في مراكز تلك المحافظات ما يؤخر حصول العامل المتقاعد على مستحقاته المالية لأشهر عديدة وخاصة أن العامل بعد إحالته على التقاعد بحاجة إلى سيولة لتأمين معيشته ومعيشة أولاده هذا فضلاً عما يكابده من تعب ومشقة وتكاليف بسبب اضطراره للسفر أكثر من مرة سواء» إلى دمشق أو حلب أو حمص لمراجعة إدارته المركزية.

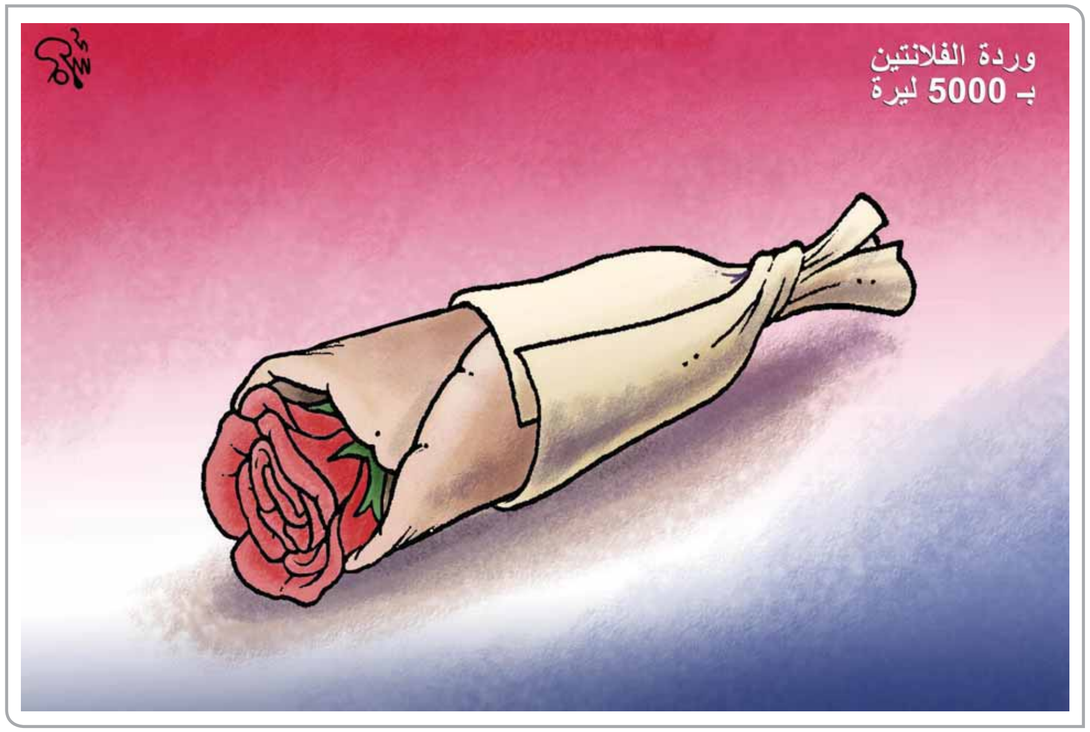

القادري حول زيادة الرواتب: نتابعها مع الحكومة وستتم عندما تصبح الظروف مواتية

| اللاذقية - عبير سرميرمحمود

تحت عنوان «وطن بنيناه بعرقنا نحميه بدمائنا» عقد اتحاد العمال في اللاذقية مؤتمرهم السنوي بحضور رئيس الاتحاد العام جمال القادري، الذي أكد المطالب المحقة والطروحات المهمة في المؤتمر، مؤكداً العمل على متابعتها وبلورتها.

ولفت إلى مسؤولية الاتحاد بتحسين واقع العمال المعيشي، مشيراً إلى مشاريع مهمة للاتحاد، ومنها مشروع دورات تقوية لأبناء العمال من طلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية بما يخفف أعباء أجور المدرسين الخصوصيين، إضافة لمشروع تدريب ربة المنزل من زوجات العمال على مهنة معينة ومتابعتها بتصريف منتجاتها ودعمها بكل السبل في هذا المجال.

وأكد متابعة موضوع زيادة الرواتب للموظفين قائلاً إنها مطلبنا الدائم وهي مسألة مهمة وتتم متابعتها مع الحكومة وحينما تصبح الظروف مواتية ستتم زيادة الأجور ويمكن أن تتحقق بأي لحظة.

وذكر أن هناك فجوة كبيرة بين الدخل والأسعار جراء التضخم والمضاربة على الليرة السورية، مشيراً إلى صعوبة الوضع الاقتصادي جراء العقوبات والحصار وآثار الحرق وأفعال العصابات المجرمة، معتبراً أنه رغم صعوبة الوضع إلا أن معالجته ليست مستحيلة.

وفيما يخص توقف المسابقات التوظيفية، أكد أن الأولوية للمسرحين الذين فقدوا فرص الحصول على وظائف بعد تأديتهم لواجبهم الوطني، لافتاً إلى وجود مشروع مرسوم لتثبيت العقود السنوية يشمل عمال اليومن وشرائح أخرى.

ولفت إلى وجود فاسدين وتجار أزمة ولصوص لا يقلون خطراً عن الإرهابيين، إذ إن نتيجة الإرهاب الاقتصادي هي نتيجة الإرهاب الدموي نفسها.

وأكد رئيس نقابة الغزل والنسيج كمال الكنج لـ«الوطن» ضرورة رفع قيمة الوجبة الغذائية التي ارتفعت مؤخراً من ٣٠ إلى ٣٠٠ ليرة إلا أن ارتفاع الأسعار لم يجعل لارتفاعها نتيجة مع وصول سعر البيضة حالياً إلى ٣٠٠ ليرة!

وحذر الكنج من توقف خطوط الإنتاج في شركات الغزل والنسيج في حال لم يتم معالجة توقف مادة القطن باعتبارها مادة أولية في عمل الشركات، كما طالب رئيس النقابة بإعادة المسابقات التوظيفية لحاجة النقابة لتعيين عمال لديها قبل فقد خبراتها الفنية التي تتناقص تدريجياً.

رئيس نقابة العمال والبلديات فواز الكنج أكد لـ«الوطن»، أن المحافظة بحاجة لـ٢٥٠٠ عامل نظافة على حين لا يوجد سوى ٤٥٠ عاملاً حالياً يعملون بأقصى طاقتهم، إضافة لضرورة صيانة الآليات القديمة ما يؤثر في العمل، مضيفاً إنه لولا حملات النظافة التطوعية لكان الوضع سيئاً أكثر من الوضع الحالي.

ولفت إلى ضرورة تفعيل المجبل الإسفلتي في البصة مع توقف المجابل الثلاثة الأخرى في حرف المسيترة والحفة وكسب، مبيناً أن مجبل البصة ينتج ٨٠٠ طن وقادر على تغطية المحافظة وفيه عمال وخبرات، متسائلاً عن سبب توقفه والتوجه نحو القطاع الخاص بهذا المجال.

من جهتها، أكدت رئيس نقابة الصحة غادة يونس لـ«الوطن»، ضرورة تعديل عقد الصيانة للأجهزة الطبية، قائلة إن اللاذقية فيها جهازا مرنان مغناطيسي فقط ومن المستحيل أن يعملا بالوقت نفسه ما يشكل عبئاً على العامل والمواطن، إضافة لتعطل جهاز القسطرة الوحيد في مشفى الباسل للقلب وبعائي العامل والمواطن توقف أجهزة كهذه بسبب عقد الصيانة المركزي.

ولفتت يونس إلى الجهود التي يبذلها الجيش الأبيض في هذه المرحلة، مطالبة بتعديل طبيعة العمل بما يناسب مع المعيشة منعاً من هجرة الأطباء إلى خارج البلد.

وفي القطاع البحري، تمت المطالبة برفد القطاع بعمالة جديدة مع وجود نقص بالعمال، للاستعداد للمرحلة المقبلة بعمال كحد بدل المحالين للتقاعد وعلى المعاش، كما تناولت مداخلات المشاركين بالمؤتمر ضرورة تثبيت العاملين بالدولة وإتاحة فرص عمل جديدة، وتعديل طبيعة عمل الموظفين والمتقاعدين وكذلك بالنسبة للتأمين الصحي، والضمان الصحي بعد التقاعد كمنح العاملين راتباً تقاعدياً بدلاً من التعويض.